في ارادة الله تعالى المتنزلة الى مرتبة العبد المتقيدة بحسب
استعداده وفعله المكسوب بقدرته مخلوق لله تعالى بعين قدرته
التي هو بها كاسب لما تبين ان الله خالق كل شيء حقيقة بواسطة
او بلا واسطة فلم تخرج فعل العبد عن ارادته تعالى كما انه لم يخرج
عن قدرته فما اورده ايضا انما يرد على القايل بالاستقلال واما
الجواب عن الثاني فان الجبر الذي هرب منه الامام هو الجبر
بمعنى عدم التاثير اصلا لقوله وان زعم من لم يوفق لمنهج
الرشاد انه لا اثر لقدرة العبد في مقدوره الخ والذي هرب اليه
هو الجبر في الاختيار الذي هو التاثير بالاذن المدلول عليه بالكتاب
والسنة الصحيح لمراعاة الحكمة في التكليف لا بالاستقلال اما الاول
فلقوله احدث الله القدرة في العبد واراد منه ان يفعل الخ
واما الثاني فلقوله نفرد المعتزلة فكان العبد على هذا الرأي
الفاسد موقعا ما اراد ايقاعه شاء الرب او كره ولا شك
ان التاثير باذن الله مخلص عن الجبر في نفس الامر بمعنى عدم
التاثير اصلا اذ العبد حينئذ له فعل حقيقة في نفس الامر باذن الله
بخلاف الجبر المشهور فان العبد لا فعل له حقيقة فلا هدم بما ذكره
لمذهب الامام وبالله التوفيق المهيمن العلام واما قوله تعالى
فلله الحجة البالغة فهو اشارة الى ان العلم تابع للمعلوم وان
ارادة الله تعالى متعلقة باظهار ما اقتضاه استعداد المعلوم
مراعاة للحكمة جودا ورحمة لا وجوبا ولا حاكم عليه فلا حدود لافعاله
فلا يتصور في افعاله تجاوز الحد فلهذا لا يسئل عما يفعل
بخلاف المكلف المحكوم عليه بالامر والنهي المستطيع لما كلف
به باذن الله فان لافعاله حدودا قد يتجاوزها وقد لا يتجاوزها
فلهذا اقال وهم يسئلون وقد حررناه في الباب الخامس من مسلك
السداد وفي الخامسة ههنا بما فيه شفاء لمن تنبه له وبالله التوفيق

قوله

قوله ثانيها لا بد من النظر في الفرق بين مقالة الامام ومذهب
الفلاسفة لان الفخر جعله موافقا لهم وتبعه على ذلك غيره لكن قال
الامام في شرح المعالم وقد قال الامام الفخر في المحصل ان ما صار اليه الامام
هو بعين مذهب الفلاسفة لانه يقول ان الله تعالى يوجد القدرة
والارادة للعبد وهما يوجبان وجود المقدور وما الزمه غير
لازم فانه لا يقول ان قدرة العبد وارادته علة لوجود الاثر فلم
يوجباه لكن اراد تعالى ان يختار للعبد ذلك الى قوله واعتقاد
وقوع الفعل مع اعانة الله محض العبودية اقول اجاد
الامام شرف الدين في تحرير قول الامام اي المعالي ودفع كلام الامام
فخر الدين ونطق بالصواب في قوله واعتقاد وقوع الفعل مع اعانة الله
تعالى محض العبودية شكر الله سعيه قوله ثالثها لا شك ان المسئلة
من العقليات ومن المعتقدات وان المصيب فيها واحد لكن
قد يقال ان المصير الى قول الاشاعرة احوط ببيانه ان من نسب
التاثير جميعه لله بلا واسطة لم ينسب له ما هو محال ولا نقص
باتفاق الفريقين ومن نسب التاثير لغيره لزمه محال وهو نسبة
قدرته تعالى الى نقص او قصور عند احد الفريقين فكان الاول احوط
لان مرجع الخلاف فيه على تقديره الى الواقع في الوجود من احد الجايزين
والذي ينسب الخلق كله الى الله صادق على كل حال وموافق
للنصوص الشرعية والاجماع اقول اما انه لم ينسب اليه تعالى
ما هو محال فظاهر لانه تعالى اذا اقتضى امرا فانما يقول له كن فيكون
لكنه جايز غير واقع لما تبين من دلالة النصوص على تاثير قدرة العبد
باذن الله ووقوع الاجماع على ان الله راعى الحكمة فيما خلق وامر الدال
على ان المكلف لا بد ان يكون له قدرة مؤثرة باذن الله وليس
في ذلك نسبة قصور الى قدرة الحق تعالى اذ التاثير بالاذن لا يستلزم
خروج شيء من الافعال عن كونه مقدورا للحق تعالى مخلوقا له

Copyright © King Saud University